Journal Of the Iraqia University (73-2) July (2025)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

السياسات التعليمية في اسبانيا خلال فترة الانتقال الديمقراطي (١٩٧٥-١٩٨٢)

د. عمر سامي فتحي الصميدعي كلية التربية للعلوم الانسانية - جامعة كركوك

Educational policies in Spain during the democratic transition (1975-1982)

Dr. Omer Sami Fathi Al-Sumaidaie
Specialization: Modern History (European History)
College of Education for Human Sciences - Kirkuk University
OmerSamiFathi1 gmail.com
https://orcid.org/0009-0009-8926-9383

الملخص:

تتناول هذه الدراسة السياسات التعليمية التي تم تطبيقها في إسبانيا عام ١٩٧٥، خلال مرحلة التحول السياسي من نظام متشدد إلى النظام معتدل، والتي امتدت حتى عام ١٩٨٢ وتهدف إلى تحليل هذه التغيرات التعليمية، ودراسة انعكاساتها على هيكل النظام التعليمي والمجتمع الإسباني، مع تقييم مدى تأثيرها في تشكيل المشهد الاجتماعي والتربوي خلال تلك الفترة الحرجة حيث شهدت اسبانيا تحولاً جذرياً في سياستها وخاصةً بخطتها التّعليمية، وانتقال البِلاد نقلة نوعيّة كبيرة في نظامها حيث كان نظام تعليمي متشدد مركزي وقاسي ومتفاوت وغير متاح للجميع وانتقل الى نظام تعليمي لا محدود ولامركزي ومتاح للجميع ويسمح بإدخال اللغات الإقليمية الى المناهج حيث طوّرت الأنظمة الجَديدة مناهج التعليم لتتناسَب مع الحداثة الجديدة للدول المجاورة، وتقدم هذه الدراسة الخلفية الدراسية لإسبانيا والتطورات الملحقة بالبلاد، إضافة الى التحديث والتجديد للنِظام التّعليمي بعدَ الفترة التغيير الدّيمقراطية لإسبانيا عام ١٩٧٥ ونتائج هذا التحديث والعقبات التي وقفت بوجه اسبانيا في تلك المرحلة، وتقدم الأهداف الرئيسية لتطوير الأنظمة التّعليمية وأهداف هذه الدراسة، كما استنتجت هذه الدراسة الى آثار إيجابية بتطوير التعليم والمناهج وضمان وصول التّعلم الى جميع المَناطق دون استثناء ودون تفاوت طبقي في البلاد، تقدم الدراسة التوصيات لاستمرار التطور ومواكبة الدول الأوروبية كتعزيز بعضَ نقاطِ النقص بالتّعليم لمرحلةِ التّعليم العالي ولتطوير العملية التدريبية للأساتذة ودمج اللغات والثقافات المحرومة سابقاً بالخطط التّدريسية كما يُلزم الاتساع بشكلٍ أكبر في دراسة التاريخ التعليمي لإسبانيا وتناول عدة قضايا مهمة خلال مدة التغيير، هذه الدراسة بحثٌ شاملٌ على التخطيط التّعليمي داخل اسبانيا عام ١٩٧٥، مع تحليل الأنظمة التّدريسية ومدى تأثيرها على المنطقة وأنحاء البِلاد كافة.

الكلمات المفتاحية: الانتقال الديمقراطي _ اسبانيا _ السياسات التعليمية

Abstract:

This study examines the educational policies implemented in Spain after the death of former ruler Franco in 1975 and during the period of transition and democratic transformation that Spain witnessed from 1975 to 1982. It analyzes the impact of these changes on the educational system, society, and the country as a whole. Spain witnessed a radical shift in its policies, especially its educational policy. The country's transition marked a major qualitative shift in its system, from a strict, centralized, harsh, uneven, and inaccessible education system to an unlimited, decentralized education system that is accessible to all and allows the introduction of regional languages into the curriculum. The new system developed the curricula to keep pace with the modern development of neighboring countries. This study presents the Spanish educational background and the developments that accompanied the country, in addition to the new modernization of the educational system after the Spanish democratic transition period in 1975, the results of this development, and the challenges that Spain faced during that period. It presents the basic objectives of developing the educational system and the objectives of this study. It also presents the results and recommendations for continued development and keeping

pace with European countries this research is a comprehensive look at educational policies in Spain in 1975, analyzing their impact on the education system, society, and the rest of the country.
Keywords: educational policies _Spain _democratic transition.

المقدمة:

شكّلت مرحلة الانتقال الديمقراطي في إسبانيا (١٩٧٥-١٩٨٢) تحوّلاً جذرياً على جميع الأصعدة، بما في تلك الخطة الدراسية، فقد سعت الإصلاحات الدراسية خلالِ هذه الفترة إلى تفكيك النّظام القاسي، وبناء أساس تعليمي عادل وعصري يُلبّي فقر المجتمعات الإسباني المحدّث، حيث كرّس الدّستور العام الحق في التعليم للجميع، وأكّد على مجانيّة التعلم الأساسي وإلزاميته، وحريّة التعلم، ودور الدولة في ضَمان صواب التّعليمِ، إعطاء الكليات صلاحيات واسعة، وعزّز المشاركة العادلة بإدارتها ساهمَ هذا النظام التعليمي في تطوير المناهج الدراسية ودعم الأبحاث الأكاديمية، كما أرسى قواعدَ تربويةً تقوم على مبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية. ومن أبرز إنجازاته ضمانُ التعليم الأساسي المجاني بالكامل تقريباً، مما سهل الوصول إلى الحق في التعليم لجميع فئات المجتمع نشر الخطط لإدارةِ التّعليم، ومخالطة المجتمعات التّعليمية، أسفرت الإصلاحات عن نظامِ تعليميّ أكثر وعلمانية، حرة، ولامركزية، وارتفعت معدلات الانضمام بالتعليم، خاصة في مراحل التّعليم الثّانوي والتّعليم العالي، و تمّ تحديث خطة التعليم لتتلاءَم مع فقر المجتمع الإسباني الجديد، كما شهدت الجامعات الإسبانية تطوراً ملحوظاً في مجال البحث العلمي، ولكن واجهت الإصلاحات مقاومة من بعض الجهات المتشددة التي كانِت ترفض التخلّي عن امتيازاتها، حيث عانت إسبانيا تعاني من أزمة اقتصادية خلال فترة الانتقال، مما كان له أثر على تمويلِ الإصلاح التّعليمي، واستغرقَتْ الإصلاحات وقتاً طويلاً لتنفيذها بشكلٍ كاملٍ، مما أدّى إلى تباين في تطبيقها بين هذه المناطقِ، شكّلَت عملية الإصلاح العلمي خلالِ مرحلة التغيير العادل في إسبانيا مرحلة هامة نحوَ إعادة إنشاء وتشكيل نظام دراسي ديمقراطي وعصري. ورغم التّحدي التي وقف بوجهها، فقد حقّقَت هذه الإصلاحات نتائج مفرحة على صعيد طرح فرص الحصول على التعليم، وتحسين مستواه، وتعزيز البحث العلمي، ولا تزال هذه الإصلاحات تشكّل تاج للنظام الدراسي الإسباني حتى هذا اليوم فتشير عملية التحول التي شهدها العالم مطلع سبعينيات القرن الماضي إلى إعادة هيكلة المشهد السياسي، من خلال إحياء الممارسات الحزبية، وإعادة توزيع الصلاحيات والنفوذ، وتوسيع نطاق المشاركة الشعبية. وتبرز هنا أهمية ضمان مشاركة عادلة للمجتمع في صياغة الدستور، خاصة في الدول الخارجة من الأزمات، حيث يُعد الدستور نتاجًا لعملية تشاركية شاملة تُعزز التوازن على جميع الأصعدة. (حسن, ٢٠١٧, ٤٥)

مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة هذا البحثِ بدراسةِ كيفية التّغير والانتقال للديمقراطية وتأثيره على الخطط التعليمية في إسبانيا عام ١٩٧٥، حيث شهدت إسبانيا عم ١٩٧٥ تحولاً تاريخياً بعام ١٩٧٥ كانت هذه الفترة بمثابة بدء المرحلة السيادة الشعبية، والتي شملت إصلاحات على جميع الأصعدة وعميقة وسياسية، بين القطاعات التي تأثرت بشكل كبير بالتحول الحاصل هو قطاع التّعليم.

أسئلة البحث:

السؤال الرئيسي:

ما هي الإصلاحات التعليمية التي طُبقت في إسبانيا خلال فترة التغيير الدّيمقراطي خلال عامي و١٩٨٢_١٩٧٥؟

الأسئلة الفرعية:

١. كيف تأثرت المنهج الدراسي وهيكل الخطط التعليمية في الفترة الدّيمقراطية؟

٢. ما هي الصعوبات التي وقفت بوجه حركة الإصلاح العلمي هذه المرحلة؟

٣. كيف أثرت الإصلاحاتِ للنظام التعليمي على فرصِ الوصول إلى التّعليم في الرّيف المهمش خلال تلك الفترة؟

فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسية:

تم تطبيق إصلاحات تعليمية شاملة خلال المدة الانتقالية العادلة، شملت الخطط التّعليمية وزيادة اللامركزيّة في إدارة التّعليم وإصدار قوانين جديدة لفرض العدل في الفرص التّعليمية.

الفرضيات الفرعية:

١. شهد المنهاج الدّراسي وهيكل الخطة التعليمية تغيرات كبيرة بعد عام ١٩٧٥، حيث تم استبدال القيم المحافظة بقيم ديمقراطية وتعددية.

٢. واجهت صعوبات كبيرة الإصلاحات التّدريسية، بما في ذلك الوقوف بوجه الاصلاح من قبل بعضِ الفئات المتشددة وقلة الموارِد المالية.

٣. أدت الإصلاحات بالخطة التّعليمية إلى وصولِ التعليم الى المناطقِ الريف المهمشة، مما ساهمَ في تقليلِ التّباين الدراسي ووصول التّعلم للجميع.

أهداف البحث:

الهدف الرئيسي:

تحليل التغير العلمي الجوهري في إسبانيا بين عامي ١٩٧٥_١٩٨٢ وتأثيره على السّياسات التّعليمية، مع التركيز على الإصلاحات التي طُقبت خلال هذه الفترة.

الأهداف الفرعية:

١. دراسة الإطار القانوني والتّشريعات التّعليمية التي تم إصدارها خلال مدة الحركة الإصلاحية.

٢. تحليل التّغيرت في العملية التعليمية، وهيكلة الأنظمة الدراسية بعد عام ١٩٧٥.

٣. تقييم تأثر الإصلاحات التّعليمية على فرصِ الحصول على التّعليم، بالأخص في المناطق الرّيف المهمشة.

٤. فهم دور المجتمع ومؤسسات محلية في تحديث وتنفيذ السياسات التعليمية الجديدة.

٥. دراسة تأثير الإصلاح التعليمي على الهوية الوطنيّة والتنوع الثقافي في إسبانيا.

أهمية البحث:

تكمن أهمية بحثنا هذا بأهميته التاريخية فهو بحث يُسلط الضّوء على فترة حرجة في تاريخ إسبانيا، حيث تم التحرر من نظام صعب وقاسي إلى نظام متحرر وشامل، مما يجعل الدّراسة ذات قيمة تاريخية عالية، كما له أهمية تعليمية فهو يقدم البحث تحليلاً للأنظمة التّعليمية التي تم تطبيقها خلال المرحلة الانتقالية الدّيمقراطي، مما يساهم في فهمٍ أفضلٍ لتطور الأنظمة التّعليمية في مدة التّحولات السّياسية، وله أهمية اجتماعية فالتّعليم هو أحد ركائز الحياة الأساسية لبناء المجتمعات، ودراسة خطوات التطور التعليمي في هذه الفترة يساعد على الإصلاحات التّعليمية ومدى تأثيرها على البلد الإسباني.

منهجية البحث:

بحثنا هذا يتبع أسلوب المنهج التّاريخي لأنه يحلل الوثائق التاريخية، والقوانين، والمراسيم الحكومية المتعلقة بالتعليم خلال الفترة الانتقالية العادلة الهامة كما يتبع المنهج الوصفي في وصف الاختلافات التي حدثت في النظام التعليمي الإسباني خلال عام ١٩٧٥ وما بعده، وأيضاً المنهج التحليلي كتحليل جميع البيانات والمعلومات المتعلقة بالخطط التّعليمية وكيفية تأثيرُها على المجتمع الإسباني.

دراسات سابقة عن البحث:

١. **مقالة بعنوان السياسة والتاريخ والهوية الوطنية في اسبانيا، كارولیان بویاد، اسبانيا، مدريد ١٩٩٧**ركزت هذه الدراسة على تحليل التحوُّلات الاجتماعية والسياسية التي شهدتها إسبانيا طوال القرن العشرين، حيث توصلت إلى أن النظام التعليمي في الحكم القديم اتسم بدرجة عالية من المركزية، مع هيمنة الحكومة على صياغة المناهج الدراسية وتوجيهها. كما كشفت الدراسة أن مرحلة الانتقال شهدت تحوُّلاً جذريًا في بنية التعليم، تمثل في تعزيز اللامركزية الإدارية وتبني حزمة إصلاحات تهدف إلى ضمان تكافؤ الفرص التعليمية وتعزيز قيم المساواة والعدالة.

كما تستند هذه المقالة على دراسة اجتماعية عامة بينما يركز البحث على الدّراسات التّعليمية حيث يكمن الجانب الإبداعي في دراستنا بأنها تتناول الإصلاح التّعليمي في مرحلة الانتقال الدّيمقراطي ونتائجه والتّغير الذي طرأ على التّعليم في اسبانيا.

٢. . **مقالة علمية بعنوان البنية الاجتماعية لإسبانيا، دراسة سيلفادور غينير، اسبانيا، مدريد ١٩٨٥**ركزت هذه الدراسة على البنية الاجتماعية لإسبانيا خلال فترة حكم فرانكو ومدة التغيرات الديمقراطية. أشارت الدّراسة إلى أن النّظام التدريسي كان يُعاني من تفاوتات إقليمية كبيرة، حيث كانت المناطق الحديثة تتمتع بأفضل فرص تعليمية على عكس المناطق الريفية. كما أشارت إلى أن الإصلاح التعليمي خلال مرحلة هذه الحركة الانتقالية ساهم في تقليل هذه التّباينات إلى حد ما.تغطّي هذه الدراسة فترة طويلة في التعليم الاسباني بينما يركز هذا البحث على سياسة الاصلاح التعليمية بزمن محدد خلال فترة الانتقال الديمقراطية.

٣. **كتاب بعنوان نظام فرانكو ١٩٣٦_١٩٧٥، باين ستانلي، اسبانيا، برشلونة ١٩٨٧**تناولت هذه الدراسة الأنظمة الحكومية في إسبانيا خلال العهد القديم ومرحلة الانتقال لمرحلة العدل وسيادة الشعب. أتجهت هذه الدّراسة إلى أن التّعليم قديماً كان يستخدم كأداة للسيطرة السّياسية خلال

قبل الانتقال، حيث تم تعزيز القيم المتشددة والقومية في مضمون الكتب الدراسية. كما أشارت إلى أن مرحلة الانتقال شهدت تحولاً نحو تعليم منفتح وأكثر تعددية، فيركز هذا الكتاب على مدة زمنية قصيرة بينما تركز هذه الدّراسة على فترة زمنية أكبر لكنها محدودة، حيث يكمن الجانب الإبداعي في دراستنا بتقديم التّحول الجذري للتعليم بعد الانتقال الدّيمقراطي.

٤. **رسالة دكتوراه بعنوان اسبانيا من الديكتاتورية إلى الديمقراطية، جافيير توسيل، اسبانيا، مدريد ٢٠٠٧**.ركزت هذه الدّراسة على مدة التغيير لمرحلة العدل وسيادة الشعب في إسبانيا وتأثيره على الأقسام كافة، بما في ذلك التّعلم والتعليم. أشارت الدّراسة إلى أن الإصلاحات التّعليمية خلال هذه الفترة شملت استثمار في البنى التحيتية للتّعليم، وإدخال المنهاج الدراسي الحديث والمتطور التي تعكس القيم الدّيمقراطية، والتشبث بالمشاركة الجماعية في إدارةِ المدارسِ، حيث تهتم هذه الرسالة على العدالة التّعليمية بينما يركز هذا البحث على الإصلاحات التّعليمية، يكمن الجانب الإبداعي في دراستنا على تسليط الضوءِ على تطور البنى التحتية وتقديم تحدّث كبير الخطط الدّراسية عن قبل ودخول المجال المهني بها.

٥. **التقرير السنوي للسياسات التعليمية ١٩٧٥-١٩٨٠، دراسة وزارة التعليم الإسبانية (١٩٨١)** قدّمت هذه الدّراسة تقريراً مفصلاً عن العملية التّعليمية التي طُبقت خلال مدة الانتقال. أشار التقرير إلى أنّ اصلاح العلم شمل الحرية في إدارة التّعليم، وتحسين فرصِ الوصول للتّعليم في المناطق النائية، وإدخال منهاج دراسي جديد تعكس القيم الجديدة الحرة، حيث يركز هذا التّقرير على تقديم شرح مفصل عن سير العملية التّعليمية بينما يقدم هذا البحث شرحاً عن الإصلاحات التّعليمية في مراحل التحرر، يكمن الجانب الإبداعي في دراستنا على تناول الإصلاح التّعليمي في مدة محدودة الزمن وتحليل الحداثة الواقعة في تلك المرحلة.

المبحث الأول: الخلفية التاريخية للتعليم في اسبانيا

أولاً: الانتقال للديمقراطية (١٩٧٥-١٩٨٢) انتقل التعليم من نظام مركزي محافظ، يعكس قيم الديكتاتوري، إلى نظام عادل ديمقراطي حديث يَعترف بالتّنوع الثّقافي واللغوي ويضمن العدل والمساواة في نشر وإعطاء فرصة التعليم تم تحقيق ذلك من خلال حلقات الإصلاحات الشاملة، شملت تطوير منهاج دراسي كامل وتثبيت اللامركزية، وتحسين التّدريس وجودته، وإصلاح التّعليم العالي، كما عُزز المشاركة العادلة والاعتراف باللغات الإقليمية، مما ساهم في خلق تنظيم تعليمي أكثر انتماء وعدل، على الرغم من صعوباتٍ واجهت هذه الإصلاحات، مثل المقاومة المحافظة والصعوبات المالية، إلا أنها نجحَت في وضعِ أساس نظم تعليميّة حديث يتوافق مع قيم الانتقال الحر والتّنوع التي أقرها القانون الإسباني لعام ١٩٧٨، في الختام، ظلّ هذا الإصلاح نموذجاً يُأخذ به في كيفية تحويل نظام الخطط الدرسية لتعكسَ قيم المجتمع الجديد، مع التحفظ على الوحدة الثقافية واللغوية المتنوعة، هذه التّجارب تفيد بتقديم دروساً قيمة للدول التي تسعى إلى إصلاحِ أنظمتها التّعليمية في فترات التّحول السّياسي والاجتماعي. (الشناق, ٢٠٢٢, ١٥)

ثانياً: إقرار قانون التعليم العام Ley General de Educació:"القانون العام للتعليم" في إسبانيا، والذي يُعرف باسم Ley General de Educación (LGE) وكان يهدف إلى إصلاح التعليم الإسباني الذي كان يعاني من مشاكل كبيرة مثل ارتفاع معدلات الأمية وعدم المُساواة والعدالة التعليمية الوصول اليه، حيث جعل التعلم إلزامياً حتى سن ١٤ عاماً، مما ساهم في إنقاص معدلات الأمية، وسعى الى هيكلة النظام التعليمي حيث قسّم النظام التعليمي إلى مراحل التعليم الأساسي، التّعليم الثّانوي، التدريب المهني، وركز على تحديث المنهاج وطرائق التعليم، مع إدخال مواد جديدة مثل علوم الطبيعة والأحياء والتكنولوجيا الجديدة لزيادة التّعليم وجودته، تم إنشاء وتجهيز مدارس جديدة لاستيعاب المتعلمين لتّحديث البنية التحتية.

ثالثاً: الوصول إلى الديمقراطية الكاملة (١٩٨٢)بسنة ١٩٨٢، وصل الحزب الاشتراكي العمالي الإسباني (PSOE) إلى الرئاسة، مما مثّل بدء عهد جديد من الإصلاحات التّدريسية، حيث تم طرح حكم لامركزي في التّعلم، مع منح الصلاحيّات للحكومات الإقليمية كما عزز التدريس العلمانيّ والعام، مع الاهتمام بالعدل وصب الاهتمام عليه في الفرصِ التّعليمية، باختصار مرَّ نظام التّعليم في إسبانيا بتحولاتٍ جذريةٍ من الحرب الأهلية إلى الدّيكتاتورية، ثم إلى العدالة، حيثُ انتقلَ من تنظيمٍ محافظٍ ومركزي إلى نظامٍ أكثر تطور وحداثة وانفتاح. (Carolyn, 1997, 44)

رابعاً: التحديات التي واجهت النظام التعليمي خلال الفترة الانتقالي الدّيمقراطي:واجه النظام التعليمي الإسباني خلال مرحلة الانتقال تحديات متعددة أعاقت عملية الإصلاح التعليمي، وقد اتسمت هذه التحديات بتشعّب أبعادها، حيث شملت الجوانب الهيكلية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية على حد سواء، وجدير بالذكر أن النظام التعليمي السابق كان في جوهره نخبويًا، يتركّز خدماته بشكل أساسي على فئات محددة من المجتمع، بينما كان يحرم الطبقات الاجتماعية الدنيا وسكان المناطق المهمشة من فرص تعليمية متكافئة، مع فرص محدودة الوصولَ للفئاتَ الاجتماعية الدّنيا والمناطق المهملة، فكان إتمام العدل في الوصول إلى التّعليم وتحقيقهُ من الصعبِ الحصول عليه في فترةٍ وجيزة، كما واجهت

إسبانيا أزمة اقتصادية في السّبعينيات، مما أدى إلى نقص في التمويل المخصص للإصلاحات التعليمية، حيث كان من الصعب توفير الموارد اللازمة لتحسين الهيكل الاساسي للمدارس وتطوير التخطيط الدّراسي، ارتفع معدلات البَطالة والتّضخم بسبب أزمة اقتصادية، مما كان له تأثير سلبي على قدرة الأسر وتكبّد تكاليف التّعليم وشراء المستلزمات الدّراسية، أيضاً هناك تفاوتات كبيرة في عملية التّعليم وجودته وفرص الوصول إليه بين المناطق الريفية والحضارية، تُعاني المدارس بنقصَ في الموارد في مناطقِ الرّيف ونقص المعلمين المؤهلين، وكان يوجد تفاوتات بين المناطق الإسبانية المتعددة، مثل كاتالونيا وإقليم الباسك مقارنةً بمناطقٍ أخرى، كما أثرّت الانقسامات داخلِ السلطة الانتقالية حول أولويات الإصلاحات التّعليمية، مما أثّر على سرعة وكفاءة تنفيذها، من ضمن الصعوبات التي وقف بوجه الإصلاحات التّعليمية في اسبانيا خلال المدة الانتقالية العادلة نقص في عددِ المعلمين المؤهلين لتعليم المناهج المتطورة التي تعكس القيم العدالة والمساواة، حيث كان التّدريب اللازم للمدرسين صعب في فترةٍ قصيرةٍ، على الرغمِ من هذه الصعوبات، نجحَت هذه الحكومة في تحقيق بعض الانجازات الهامة. (Ayensa, 2004, 61)

خامساً: الأزمة الاقتصادية التي واجهت سياسات الإصلاح التعليمي خلال فترة الانتقال الديمقراطي خلال حركة تغير التعليم في إسبانيا (١٩٧٥-١٩٨٢)، واجهَت البلاد أزمات عدة حادّة أثرّت بشكلٍ كبيرٍ على سياساتِ الإصلاح التّعليمي، هذه الأزمة كانت نتيجة لتراكم عوائق داخلية وخارجية، وأدّت إلى أعباء تمويل كبيرةٍ وبدء الإصلاحات التّدريسية، وأدّت أزمات النّفط العالمية إلى ارتفاعِ تكاليف الطّاقة، مما أثرّ على الاقتصادِ البلد الذي يعتمدُ على الواردات النّفطية بشكلٍ كبيرٍ، وعلى أثرِ ذلك وصلت معدلاتِ البطالةِ إلى مستوياتٍ قياسيةٍ، حيث تعدت ٢٠٪ في بعضِ الأوقات، مما أثرَّ على دخلِ الأسر وقدرتُها على تحملِ تكاليف التّعليم، حيثُ تمّ تأجيلِ المخطط التّعليمي وإلغاءِ العديد من المشاريع، إعمار مدارسَ جديدة أو تحديثِ الهيكلي الأساسي التّعليمي، بسبب ضؤل التّمويل، وتمّ تقليلِ ميزانة التّدريب المهني للمعلمين، مما أثرّ على التدريس ومستواه، مع زيادة التّضخم واجهت الأسر بعض صعوباتٍ كتحملِ تكاليف التّعليم، مثل شراءِ الكراسات التعليمية واللباس المدرسي وفي بعضِ المناطق المهمشة والفقيرة انخفضَت معدلاتِ الانضمام لمنشآت التعليم، حيث اضطرّ بعض الطّلاب إلى تركِ التّعليم للمساعدة في إعالةِ أسرهُم، ولكن حاولت الحكومة إعادةِ توزيع المواد المحدودة لضمانِ استمرار الإصلاحات التّعليمية، مع التّركيز على المناطق الأكثر احتياجاً، على الرغم من الاقتصاد وتحدياته تمّ تحقيق بعض التّحسينات في النّظام التّعليمي، مثل ارتفاع معدلات الالتحاقِ بالمدارس ورفع مستوى التّعلم في بعضِ المناطق. (Ayensa, 2004, 23)

سادساً: المقاومة الاجتماعية التي واجهت سياسات الإصلاح التعليمي خلال فترة الانتقال الديمقراطي:واجهت سياسات الإصلاح التعليمي في إسبانيا خلال مرحلة التحول الديمقراطي معارضة اجتماعية واسعة النطاق. وقد شملت هذه المقاومة تحالفاً غير رسمي ضمّ: التيارات المحافظة و الكنيسة الكاثوليكية و شريحة من المعلمين و عدداً من الأسر التقليدية، وترجع جذور هذه المعارضة إلى طبيعة التغييرات الجذرية والسريعة التي حاولت الحكومة المركزية تطبيقها على النظام التعليمي. وقد تفاوتت درجة الرفض بحسب الفئات والمناطق، حيث بلغت ذروتها في: الأوساط الدينية المحافظة والمناطق الريفية والنائية والمؤسسات التعليمية التقليدية، ويمكن تفسير هذه الرافضة من خلال عاملين رئيسيين: الخوف من فقدان الهوية الثقافية والدينية، والقلق من التغييرات الاجتماعية المصاحبة للإصلاحات وكما أن الإصلاحات التّعليمية تهدد القيم الدينية والّتقليدية التي كانت سائدة خلال الحكم السّابق، وعندما أدخلت الإصلاحات مفاهيم جديدة مثل حقوق الإنسان والقيم الدّيمقراطية، مما أثار مخاوف المحافظين من فقدانِ الهويةِ الثقافية والدّينية، وكما واجه بعض المعلمين صعوبات في التّكيف مع المناهج الحديثة بسبب عدم التّدريب الكافي، مما أدّى إلى مقاومة غير متوقعة للإصلاحات، كما أثارت التغييرات في التخطيط التدريسي، خاصةً تلك المتعلقة بحقوقِ الإنسان والمساواة بين الجنسين، قلقاً لدى بعض الأسر التي كانت ترى في هذه المفاهيم تهديداً للقيم القديمة، عندما شعرَت بعض الأسر، خاصةً في المناطق الرّيفية، أنّ الإصلاحات التّعليمية قد تؤدي إلى فقدان التقاليد المحلية والقيم الأسرية، كما أن في بعض الأحياء مثل كاتالونيا وإقليم الباسك، كانت هناك مقاومة للإصلاحات التّي رأتها بعض الفئات محاولة لتعزيز الوحدة والهوية الإسبانية على حساب الهوية المحلية، وأيضاً عارضَت بعض الأقسام الحكومية المتشددة للإصلاحات التّعليمية، واعتبرتها تهديداً للقيم التقليدية والهويّة الوطنية، فالمقاومة الاجتماعية أدّت إلى إبطاء وتيرة الإصلاحاتِ التّعليمية، حيث حرصت السلطة للتّوفيق بين المطالبِ المختلفةِ، واستمرّ حديث بين الحكومة والفئاتِ الأخرى حول الأحوال الاجتماعية، مما قدّم في تحقيقِ بعض التّوافقات. (عنان, ١٩٨٥, ٨٣)

سابعاً: المقاومة الدينية لسياسات الإصلاح التعليمي في اسبانيا خلال فترة الانتقال الديمقراطي:المقاومة الدّينية للإصلاحاتِ التّعليمية في إسبانيا خلال مدة الانتقال العادلة، كانت جزءاً من صراعٍ أوسع بين القيم العلمانية العادلة والقيم التّقليدية الكاثوليكية، فقاومَت الكنيسة هذه التّغييرات، معتبرة أنها تهديد لهويتها وقيمها الدّينية، ودافعَت عن حقها في إستلام المدارسِ الدّينية، لأنها خلال بالسّابق كانت الكنيسة الكاثوليكية تتمتع بأهمية

كبيرة في حركة الانتقال التعليمية الحاصلة في اسبانيا حيث كانت المدارسِ الدّينية (الكاثوليكية) تحظى بدعمِ حكومي كبير، حاولت الحكومة إدخالِ قيم المساواة وقيم علمانية في المنجاِ التّعليمي الحديث، مثل تعزيز حقوق الناس والعدل بين الجنسين، لكن اعتبرَت الكنيسة هذهِ التّغييرات محاولةِ لتّهميش القيم الدّينية القديمة، وقاومت بشدةٍ إزالة أو تقليل المحتوى الدّيني الكاثوليكي من المناهجِ، حيث كانَت المنشآت التعليمية الكاثوليكية في إسبانيا تشكلُ جزءاً كبيراً من الحركة التّعليميّة الحالية، ودافعَت الكنيسة عن حقها في الحصولَ على تمويلٍ حكومي، مع الإصلاحاتِ، حاولت الحكومة تقليلِ الدّعم المالي لهذه المدارسِ، مما أثار غضب الكنيسة والمجتمعات الأخرى التي تدعمُها، الأحزاب السّياسية المتشددة، التي كانت تتمتع بدعم الكنيسة، عارضَت الإصلاحاتِ التّعليمية التي رأتها تهديداً للقيم الكاثوليكية، هذه الأحزابِ استخدمَت نفوذها السّياسي لإبطاءِ أو تعديل الإصلاحاتِ التي تهدفُ إلى علمنة التّعليمِ، استخدمت الكنيسة منابرُها الدّينية، مثل القداديس والخطب، لملء المؤمنين ضد هذه الحركات التي اعتبرتها معادية للقيم المسيحية، فنظّمت الكنيسة والمجموعات الكاثوليكية ضد الإصلاحاتِ حملاتٍ شعبيّة، بما في ذلك المظاهرات والاحتجاجات، ولكن في نهاية الطريق اضطّرت الحكومة إلى التّفاوض مع الكنيسة وإجراء بعض التّنازلات لضمانِ استقرار حركة الانتقال العادل، تم التّوصل إلى اتفاقيات تضمن استمرار وجود المدارس الدّينية وحصولها على تمويل حكومي، وضمانِ بعض الحرية التّعليمية. (Xose, 2005, 55)

ثامناً: مقاومة المناطق ذات الحكم الذاتي لسياسات الإصلاح التعليمي في اسبانيا: مقاومة الأحياء والمدن ذاتِ الحكم الذّاتي للإصلاحاتِ التّعليمية في إسبانيا تعكس التّوتر المستمر بين المركزية واللامركزية في المنطقة. فهذه الأحياء تُعتبر التّعليم مجالاً مهماً للحفاظِ على هويتها الثّقافية واللغوية، وبالتّالي فهي تقاوم أي محاولات لتقليصِ صلاحياتها أو فرض خطط تعليميةٍ موحدة من قبل الحكومة المركزية العادلة، في إسبانيا، تتمتع المناطق ذات الحكم الذّاتي (مثل كاتالونيا، إقليم الباسك، جاليسيا، وغيرها) بصلاحياتِ واسعة في إدارةِ منشآت التعليم، بما في ذلك تحديد المواد واللغات المستخدمة في التّدريسِ، نتيجة لذلك، غالباً ما تزداد حساسية هذه المناطق جداً لأي إصلاحاتٍ تعليميّة تفرضُها الحكومة المتشددة في مدريد، خاصةً إذا رأت أنها تُهدد هويتها الثقافية أو لغتها أو صلاحياتها، كالدّفاع عن اللغة في الاقاليم، في مناطق مثل كاتالونيا وإقليم الباسك وجاليسيا، تُعتبر اللغة المحلية (الكاتالونية، الباسكية، الجاليكية) جزءاً أساسياً من الهوية العلمية، حيث عارضَت هذه المناطق الإصلاحاتِ التي رأَتها تهديداً لاستخدامِ لُغاتها في التّعليمِ، مثل محاولات تقليل حصص تدريسية باللغة المحلية أو تعزيز الإسبانية (القشتالية) على حسابِ اللغات الأخرى، كما تُطالب دائماً بزيادة الصلاحياتِ في إستلام التّعليمِ، بما في ذلك تحديدِ المنهاجَ والأساس التّعليميّ، عارضَت هذهِ المناطق الإصلاحاتِ التي تَفرض معايير موحدة على مستوى الدولة، مُعتبرة أنها تُقلل من استقلاليتها، عندما تُقدم الحكومة المركزية إصلاحات تعليميّة دون التّشاور الكافي مع المناطق، تواجه هذه الإصلاحات مقاومةٍ قويةٍ، حيث نظّمت المناطق ذات الحكم الذّاتي احتجاجاتِ ومظاهراتٍ ضد الإصلاحات التي رأَتها تهديداً لهويتها أو صلاحياتها، لإعاقة وتعديل الإصلاحات استخدمَت هذهِ المناطق نفوذَها السّياسي في البرلمانِ الإسباني، تَعتبر المناطق ذاتِ الحكمِ الذّاتي التّعليم أداة رئيسية لحفظ هويتها الثّقافية والتّاريخية، فعارضَت الإصلاحاتِ لأنها رأَتها تهديداً لهذهِ الهوية، مثل محاولة توحيد المنهاج أو تقليلِ الاهتمام بالتّاريخ وتقليل الاهتمام بالثّقافة المحلية. (Xose, 2005, 107)

المبحث الثاني: سياسة الإصلاحات التعليمية في اسبانيا خلال فترة الانتقال الديمقراطي:

خلالِ حركة التحول في إسبانيا (١٩٧٥-١٩٨٢)، والتي شهدَت انتقال البلد من التشدد والقساوة إلى الحرية والعدالة، تمّ تنفيذ سلسلة من الإصلاحاتِ التّدريسية الهامة التي هدفَت إلى تحديثِ نّظام تّعليمي كامل وجعله عادل وأكثر شمولية، أبرز ملامح سياسة الإصلاح التّعليميّ في هذه الفترة:

أولاً: إقرار دستور ١٩٧٨: تمّ إقرار الدّستور الإسباني لعام ١٩٧٨ للانتقال الدّيمقراطي في إسبانيا كأحد الرّكائز الأساسية بعد عقودٍ من الحكمِ الاستبدادي، يُعتبر هذا الدستور وثيقة تاريخية كرّست الحريات والاسس الأولية، وأرسى قواعد النّظام العادل في اسبانيا، فيما يخص بالتّعليمِ، خصصّ الدّستور مواداً واضحة لتضمن حق التّعليمِ للجميعِ، مع التّأكيد على مبادئ الحرّيات العدالة والمُساواة والتّعددية الثّقافية، جاء في نص المادة ٢٧ من الدّستور الإسباني على أن "لكلّ شخصٍ الحقَ في التّعليمِ"، مع ضمانِ حريّة التّعليم وإدارة الدوائر التّعليميةِ. وأكدّت على دورِ الدّولة في ترتيب وتنظيم حركة التعليم الجديدة لضمانِ التّعليمِ وجودته ووضمان الحق للجميع في الوصولِ إليه. بالإضافةِ إلى ذلكَ، كرّس الدّستور مبدأ التّعددية اللغوية والثّقافية، حيثُ اعترفَ باللغاتِ الإقليميّة مثلَ الكاتالونية والباسكية والغاليسية كجزءٍ من الهويةِ الإسبانيةِ، مما سمحَ بتدريسِ هذهِ اللغاتِ في الأنحاء التي يتم التّحدث بها. (وثيقة الحكومة الاسبانية، الدستور الإسباني لعام ١٩٧٨)

ثانياً: اللامركزية في التعليم: شهدَت إسبانيا خلالِ فترة الانتقال لمرحلة سيادة الشعب والحريات (١٩٧٥-١٩٨٢) تحولاً كاملاً في هيكلَها السّياسي والإداري، حيثُ تمّ الانتقال من نظامٍ مركزيّ شديد الصّرامة تحتِ حكم فرانسيسكو فرانكو إلى نظامٍ لا مركزي يعترفُ بالتّنوع الثّقافي والهويات الإقليميّة، كانت اللامركزية أحد أهم الرّكائز الأساسية لإعادةِ بناءِ الدّولة الإسبانية بعدَ الديكتاتوريةِ، حيث أقدمت الحكومة إلى توطين الفكر الحر

من خلالَ إعطاء المناطق درجةٍ أكبر من الحكم الذّاتي، رّس الدستور الإسباني الصادر عام ١٩٧٨ هذا التطور السياسي من خلال الاعتراف الصريح بحقوق المناطق التاريخية (كاتالونيا، إقليم الباسك، وغاليسيا) في الحصول على حكم ذاتي موسع. وقد تجسد هذا المبدأ في إقامة ما يُعرف بـ"دولة الحكم الذاتي"، وهو نظام فريد من نوعه أتاح للمناطق المختلفة إدارة شؤونها المحلية – بما في ذلك مجالات التعليم والصحة والثقافة – عبر مؤسساتها الإقليمية المستقلة الآثار الإيجابية لهذا النظام: تعزيز المشاركة المحلية في صنع القرار وتحقيق توازن دقيق بين المركز والأطراف وتمكين الأقاليم من صياغة سياسات تلبي خصوصياتها المحلية وتخفيف حدة التوترات بين المركز والمناطق التاريخية كانَت اللامركزية في إسبانيا خلال هذهِ المرحلة عملية صعبة وتدريجية، حيثُ تمّ التّفاوض على صلاحيات كل منطقة بشكلٍ منفصلٍ، أصبح التنوع موجوداً في درجةِ الحكم الذّاتي بين المناطق ومع ذلكَ، ساهمَت هذهِ العملية في تقوية الاستقرار في الأمور الاجتماعيّة والسياسية، حيثُ تمّ الاعتراف بالهوية المحلية وتلبيةِ مَطالبها بشكلٍ دِيمقراطي. (Francisco & Candela, 2007, 33)

ثالثاً: إصلاح المناهج الدراسية:شهدِ نظام التدريس حركات من التصحيح الجذري التي هدفَت إلى تخليص المناهج الدّراسية من القيود الأيديولوجية التي فرضَها النّظام الفرانكوي، حيث كانَت تهتم المواد الدّراسية على تعزيزِ القيم القومية الكاثوليكية وإبعاد أي أفكار تقدمية أو ليبرالية. ومع بدءِ حركات التحول الهادف، أصبحَت هناك حاجة ملحّة لإصلاح التّعليم ليعكس قيم الحرية والتّعددية والحرية، تمّ إدخالِ إصلاحاتٍ على المنهاجِ الدّراسي لتشمل مفاهيم جديدة مثل حقوقِ الإنسان، والتّعددية الثّقافية، والمُساواة والعدل بين الجنسين. كما تمّ تقليلِ التَركيز على التّعليم الدّيني الإلزامي، وتمّ السّماح بتدريسِ اللغات الإقليمية مثل الكاتالونية والباسكية والغاليسية، والتّي كانَت محجوبة في السّابق. بالإضافةِ إلى ذلكَ، تمّ تحديثِ المواد العلميّة والأدبية لتتوافق مع المعايير الدّولية، وتمّ تشجيعِ الابداع والتّفكير النّقدي والإبتكار لدى المتعلمين، كانَت هذهِ الإصلاحات جزءاً من جهودٍ أوسع لبناءِ نظام تعليميّ حديث وديمقراطي يعكس قيم المجتمع الإسباني الجديد بعدَ الدّيكتاتورية. وقد مهدّت هذه الحركات الانتقالية الطّريق لمزيدٍ من الإصلاحاتِ التّعليميّة في العقودِ اللاحقة، والتي عزّزت جودةِ التّعليم وشموليته في إسبانيا. (علوب, ١٩٩٣, ٤٥)

رابعاً: تحسين جودة التعليم:تمّ إطلاقِ سلسلة من الإصلاحاتِ الهادفة إلى تحديث التعليم القديم ورفع مستواه. شملَت هذهِ الإصلاحاتِ نمو الحركة الدّراسية الجديدة لدراسة مواد تعليميّة أكثر تنوّعاً وعصرّية، مع الانتباه على العلومِ وعلم التكنولوجيا واللغات الأجنبية. كما تمّ تدريب المعلمين لضمانِ وصولهم الى المهاراتِ اللازمةِ لتقديمِ منهاج بمستوى متقدم. بالإضافةِ إلى ذلكَ، حيث أصبح الوصول للتنعليم أمر ممكن وخاصةً في المناطق النائية والمحرومة، من خلالِ بناءِ مدارس جديدة وتوفيرِ المواد التعليمية التي تخدم المتعلمين والأساتذة، تم أيضاً تعزيز التّعددية الثّقافية في النّظام التّعليميّ، حيثُ تمّ الاعتراف باللغاتِ الإقليمية مثل الكاتالونية والباسكية والغاليسية كجزءٍ من المناهجِ الدّراسية في المناطقِ التي يتم التّحدث بها. هذه الإصلاحاتِ ساهمَت في تطور التّعليم بشكلٍ عامٍ، وجعلته أكثر اندماجاً مع قيم الدّيمقراطية والتّنوع التي تبنتها إسبانيا في مرحلة ما بعد الفرانكوية.

خامساً: إصلاح التعليم العالي:بعامِ ١٩٨٠، تم إقرار القانون لتنظيم الجامعات (Ley de Reforma Universitaria)، والذي هدفَ إلى إعادةِ هيكلةِ التّعليم العالي وجعلهُ أكثر مرونةً واستقلالية، تّم إدخالِ إصلاحاتٍ شاملة شملت تفّرد الجامعات بالسماحَ لها بإدارةِ شؤونها الأكاديمية والإدارية بحرية أكبر. كما تمّ إعطاء الحرية الأكاديميّة، حيثُ أُتيح للأساتذةِ والطلاب البوح عن أفكارِهم والمشاركة بقضايا متنوعة دون خوف من الرّقابة أو القمع. بالإضافةِ إلى ذلكَ، تمّ تجديد المواد الدّراسية لدراسة تخصصّات جديدة وتعزيز الاختصاص العلميّ، مع الاهتمام بمجالاتِ مثل العلوم الاجتماعية والتّكنولوجيا والعلوم الإنسانية.حيث تمّ أيضاً إدخال مفهوم المشاركة الطلابية في إدارةِ الجامعات من خلالِ تمثيلهم في المجالسِ الجامعية، مما ساهمَ في خلقِ جو أكاديمي أكثر تطور وتفاعلية. هذهِ الإصلاحاتِ وضعَت الأساس لنظام تعليم عالي حديث ومتّطور داخل إسبانيا، يضمن قيم الوطن الحر الحديث ويساهم في ترسيخ ودعم الابداع وتنمية المشاريع ودعمها مادياً. (Stanley, 1987, 20)

سادساً: تعزيز المساواة في الفرص التعليمية ان نّظام التّعليم يعاني من مركزية شديدة ويفتقرُ إلى العدالةِ المركزية، حيث كانَت فرص التّعلّم محدودة في الرّيف وباقي الأنحاء المحرومة، وكانَت الأولوية تُعطى للقيم الأيديولوجية على حسابِ التّعليم وجودته وتكافُؤ الفرص، مع بدء حركة التنظيم المتطورة تمّ إطلاقِ سلسلة من الإصلاحاتِ لضمانِ المواطنين إلى التّعليمِ اللازم بغضِ النّظر عن اتجاهاتهم وموقعهم الجغرافي ووضعهم الاجتماعي أو الاقتصادية، تمّ توسيع شبكةِ المدارس في مناطق الرّيف والمناطق النّائية، وتمّ توفير التعزيز المالي المطلوب للطّلاب من العائلات ذات الدّخل المحدود من خلالِ مساعدتهم مادياً وإتاحة أمامهم فرص السفر للتعليم خارج البلد. بالإضافةِ إلى ذلك، تمّ تعزيز التّعليم العام ليكون بديلاً جيداً للتعليمِ الخاص، حيث تم تصغير حجم الفجوة بين المستويات الاجتماعيّة، تمّ أيضاً الاهتمام بتعليمِ الفتيات والنّساء، الذي كان مهمشاً

في السّابق، وتمّ تشجيع وجودهم في كافة مستويات التّعليم، هذهِ الإصلاحاتِ ساهمَت في خلقِ نظامٍ تعليميّ أكثر حرية واستقلالية، يعكس قيم الدّيمقراطية والمُساواة التي تبنتها إسبانيا في مرحلةِ ما بعد الفرانكوية، مما أتاح الفرص لمجتمعٍ شامل أكثر مستدامة وتكافؤاً. (علوب, ١٩٩٣, ٣٢)

سابعاً: الاعتراف بالتنوع الثقافي واللغوي:شهدَت إسبانيا خلالِ حركة تحديث التعليم(١٩٧٥-١٩٨٢) اعترافاً رسمياً بالتنوع الثّقافي واللغوي الذي يمّيزها، بعدَ عقودٍ من القمعِ والمركزية بحكمِ فرانسيسكو، كان نظام فرانكو يفرضُ هوية إسبانية موحدّة ويُعتبر اللغات والثّقافات الإقليميّة، كالكاتالونية والباسكية والغاليسية، تهديداً للحرية الوطنية. ومع بدء التّغير لمرحلة حفظ الحقوق أصبحَت هناك حاجة ضرورية لتعزيز التّعددية الثّقافية واللغوية كجزءٍ من إنشاء دولة حُرة وحديثة تعترف بحقوق كافة المواطنين، تم تكريس هذا الاعترافِ في القانون الإسباني لعام ١٩٧٨، الذي نصّ على أنّ إسبانيا دولة متعددة القوميات واللغات، وضمنَ حق المناطق المختلفة في الحفاظِ على لغاتِها وثقافاتِها. تمّ منحِ الحكم الذّاتي للمناطق التّاريخية مثل كاتالونيا وإقليم الباسك وغاليسيا، مما سمحَ لها بإدارةِ شؤونها العلمية والثقافية بشكلٍ مستقلٍ. فتمّ إدراجِ اللغات الإقليمية في المناهجِ الدّراسيّة، وأصبحَت لغةً رسميةً إلى جانبِ الإسبانية في مناطِقها، هذا الاعتراف بالتّنوع الثّقافي واللغوي ساهم في ترسيخ الهويات المحلية وإحياءِ التّراث الثّقافي الغني لإسبانيا، مع الحفاظِ على الوحدة الوطنية بصورة النظام العادل الشامل. أصبحَت إسبانيا مثالاً للدول التي تقر بالتّعددية وتدعمُها، فعُزّز الانسجام الاجتماعي والتّفاهم بين مختلف المجتمعات داخلِ البلاد. (بشارة, ٢٠٢٠, ٤٦)

ثامناً: دور النقابات التعليمية الإسبانية في سياسة التعليم:لعبَت النّقابات التّعليميّة الإسبانية دور مهم وأساسي في تكوينِ سياسات التّعلمِ الجديدة خلال مرحلة التغيير، من خلالِ حفظ حق المعلمين والمطالبة بإصلاحِ النّظام التّعليميّ، حيثُ كانت النقابات التّعليميّة قوة ضغط رئيسية ساهمَت في إعادةِ تشكيل عملية التنظيم لمرحلة التّعليم ليتوافق مع المبادِئ العادلة والمتجددة، لأنها طالبَت بتحسينِ أوضاعِ المعلمين بما في ذلك زيادة الأجور، وتحسين ظروفِ العمل، وإتاحة الفرص للتّدرب المهني، ودعَت إلى إصلاحِ النّظم التّعليميّة ليكون أكثر ديمقراطية وشمولية، مع الاهتمام بنشر التّعليم وتحسين مستواه ودافعَت النّقابات عن كافة الأشخاص والأبناء التي طالبت بحق تعليم جيد،دون الاهتمام بوضعهم المادي والاجتماعي، ألحت على وجود مواد تعليميّة متساوية للمدارس في القرى والمناطق والحضريّة، حيثُ تم إدخال تغييرات على المواد الدّراسية لتكون متكاملة وشاملة، مع الاهتمام بتعليمِ مواد لترسيخ حق الانسان والقيم الحديثة المعروفة بالتعليم، وساعدَت النّقابات بالاهتمام بمطالب المعلمين في اختيار طُرق التّدريس وإدارة الصفوف الدّراسية ودعمها، فتمَّ كسب بعض الإنجازات كزيادة الرواتب وتحسين الظروف للتعليم، وإن كانت محدودة بسبب الأزمة الاقتصادية، حيثُ صارت النقابة شريكاً أساسياً بتشكيلِ الأسس التّعليميّة، مما دعم دورها في حركة التعليم الجديدة. (Wikipedia, d.t, 44)

الخاتمة:

بنهاية بحثنا، يمكن التصريح بأنّ الإصلاحاتِ التي جرت على التعليم ومنشآته التّي شهدتها إسبانيا خلال مدة الانتقال (١٩٧٥-١٩٨٢) مثلّت قفزة تعليمية هامة في تاريخِ التعليم وأنظمته الإسبانية. انتقلَ العلم من نظام مركزي محافظ، يعكسُ القيم المتشددة والقاسية غير المحببة إلى أسلوب جديد وفكر حديث يعترفُ بالتّنوع الثّقافي واللغوي ويضمن العدل والفكر الحر ويتيح فرصة العلم أمام الجميع وتم تحقيقِ ذلكَ بالإصلاحاتِ الشّاملة، شملت تجديد المواد دراسية ضمن المنشآت التعليمية والتركيز على الحرية والمساواة والاهتمام بتطبيق اللامركزية، وتحسينِ التّعليمِ، وإصلاحِ العلم وأفكاره بالمنشآت التعليمية، كما تمّ تمكين مشاركة الجميع في المجتمع والاختلاط المتنوع بين الأبناء والاعترافِ باللغاتِ الإقليمية، ممّا ساهمَ في إنشاء إدارة تعليميّة عادلة وكاملة، على الرغمِ من العقبات التي واجهَت هذه الإصلاحات مثل مقاومات القوم المتشدد والضغوطات المادية، إلا أنها نجحت في وضع أُسس تعليمية حديث تنسجم مع قيم الشعب الحر والمعتدل والتّنوع التي أقرّها الدّستور الإسباني لعام ١٩٧٨، في النّهاية تبقى هذه الإصلاحات نموذجاً يُحتذى به في كيفيّة انتقال التّعليم ونظامه ليعكس قيم الفكر الحديث، مع المحافظة على الوحدة الثّقافية واللغوية المتنوعة، هذه المحاولة تقدم دروساً قيمة للدول التي المهتمة بإصلاحِ أَنظمتها التّعليميّة خلال حركة الانتقال التحول السّياسي.

النتائج:

١. تم مُلاحظة أن خلال تلكَ الفترة تمّ نقلِ صلاحيات إدارةِ التّعليمِ من الحكومةِ المتشددة إلى الحكومات الإقليميّة، مما سمح لكل منطقة بتطوير نظامها التعليمي وفقاً لاحتياجاتها الثقافية واللغوية، أصبحت الحكومات المحلية لها أكبر الأدوار في إدارة هذه المنشآت والمدارس والمواد الدّراسية.

٢. توصّل بحثنا الى أنه خلال المرحلة تم الاعتراف باللغات الإقليمية (مثل الكاتالانية والباسكية والغاليسية) كلغات أساسية في مناطقها، تمّ إدخال هذه اللغات في المواد التي تُدّرس ، مما سمحَ للطلاب بتعلمها واستخدامها في المعاهد والمدارس والمنشآت التدريسية، تمّ تعزيز الثقافات المختلفة وإدراجها في المنهاج الدراسي.

٣. خلال المرحلة تلك تمّ تحديث التعليم وأنظمتة لتكون أكثر حداثة وملاءمة للعصر، مع التركيز على العلوم والتكنولوجيا واللغات، تم تحسين تدريب الأساتذة وزيادة خبرتهم المهنية تم دراسة زياة الواردات التي تدعم المدارس والجامعات مادياً لتحسين الهيكل الأساسي للمؤسسات عامة والتجهيزات.

٤. توصل البحث أنه خلال تلك المدة تم الحرص على إنقاص التباين الاقتصادية والجتماعي أيضاً في الوصول إلى التعليم، تم تقديم برامج دعم للطلاب من العائلات ذو القدرة المادية الأضعف بما في ذلك السفر لطلب العلم والوجبات المعطاة وتم الاهتمام بالتعليم العام لضمان التعليم الأساسي وإلزاميته وتأكيد مجانيته.

٥. خلال تلك الفترة تم إقرار قانون تنظيم الجامعات (Ley de Reforma Universitaria) في عام ١٩٨٠، والذي هدف إلى إعادة هيكلة التعليم العالي.

٦. في تلك المرحلة تم تعزيز استقلاليّة الجامعات ومرونتها في إدارة شؤونها الأكاديمية والإدارية.

٧. في تلك الفترة تم التوسّع بفرصة الحصول على التّعليم العالي ليشمل شرائح أوسع من المجتمع.

٨. في تلك المرحلة تم تشجيع مشاركةِ المجتمع المحلي وأولياءِ الأمور في إدارةِ المدارس وإصدار قرارات تفيد الحركة الإصلاحية التّعليميّة.

التوصيات:

١. يجب دراسة إجراء دراسة على التغيير الشامل بالمجال التعليمي قبل التّغير العادل للبلاد ومقارنتها مع السِّياسات التّعليميّة خلال فترة التّحول الدّيمقراطي.

٢. يجب تشجيعِ البحث في دراسةِ الأساليب العلمية بعد الفترة التي تم تطوير العلم بها ومقارنتها مع الأساليب العلمية خلال الفترة الديمقراطي.

٣. يجب تشجيعِ الدراسة في الفترات التّاريخية للسياسات الثّقافية في اسبانيا خلال فترة التغير العام للعلم.

٤. ينبغي على الباحثينِ دراسة التّغيرات في المناهجِ الدّراسية في مجال العلوم الاجتماعية خلال فترةالتطور العلمي.

٥. ينبغي على الباحثين دراسة دور الدستور الإسباني في إعادة تشكيل نظامي تعليمي جديد.

٦. يجب على الباحثين دراسة أثر التحديث العلمي في اسبانيا مع الفوارق الاجتماعية بالوصول الى التعليم الحديث.

٧. يجب على البَاحثين دراسة الفترة التاريخية التي حدثت به الإصلاحات التعليمية بفترة النقلاب العلمي.

٨. ينبغي على البَاحثين دراسة دور الجهات الأساسية التي لها دور فعال في حركة الإصلاح التعليمي الإسباني بزمن التغير التعليمي الاسباني.

٩. يجب على الباحثين دراسة الإصلاحات وتأثيرها على المساواة في التعلّم خلال مرحلة الانتقال العلمي اسبانيا.

١٠. يجب على البَاحثين تحليلِ نقاط الضعف والنقص في المناطق المتفاوتة في اسبانيا خلال مدة التغير العلمي.

١١. يجب على البَاحثين التّركيزِ على القوانين والسّياسات الرّئيسيّة التي أُصدرت خلال فترة التحول العلمي.

١٢. يجب على البَاحثين دراسة تأثير الإصلاحاتِ على القرى البعيدة مقابل المدن والمناطق المتطورة خلال مدة التغيير التعليمي.

المراجع العربية:

١. بشارة، عزمي، الانتقال الديمقراطي وإشكالياته، المركز العربي للأبحاث، قطر، الدوحة، ٢٠٢٠م.

٢. بيطار، سيرجو، التحول الى الديمقراطية ... حوارات مع القادة السياسيين، دار الشروق، القاهرة، ٢٠١٦م.

٣. حسن، د. إيمان، المجتمع المدني والدولة والتحول الديمقراطي، معهد البحرين للتنمية، البحرين، ٢٠١٧.

٤. الشناق، عبد المجيد، حسين، شوكت، تاريخ التحول الديمقراطي في اسبانيا، جامعة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد٤٩، عدد ١، ٢٠٢٢م.

٥. جارالله, طالب عبد الغني, حصار نابليون لعكا دراسة تاريخية, مجلة جامعة كركوك للعلوم الانسانية, العدد(١٠), ٢٠١٥.

٦. علوب، عبد الوهاب، التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، دار سعاد صباح، القاهرة،١٩٩٣م.

٧. عنان، محمد عبد لله، تاريخ الأندلس، دار الشروق، مطبعة دار الشروق، مصر، القاهرة ١٩٨٥م.

٨. محمد, صالح خضر, دور الدبلوماسيين البريطانيين المقيمين والملحقين العسكريين والتجاريين في متابعة الانشطة التهريبية في الخليج العربي, ١٨٨٠ – ١٩١٤, مجلة جامعة كركوك للعلوم الانسانية, العدد(١٠), ٢٠١٥.

٩. ملاح، السعيد، بلواضح، ساعد، الانتقال الديمقراطي في اسبانيا: استراتيجية التدرج في بناء التوافقات الانتقالية، جامعة بوضياف، الجزائر، مجلد٤، عدد ٢، ٢٠٢٠م.

١٠.وثيقة الحكومة الاسبانية، الدستور الإسباني لعام ١٩٧٨، الحكومة الاسبانية ١٩٧٨.

Arabic References:

1. Bishara, Azmi, Democratic Transition and Its Problems, Arab Center for Research and Policy Studies, Doha, Qatar, 2020.
2. Bitar, Sergio, The Transition to Democracy... Dialogues with Political Leaders, Dar Al-Shorouk, Cairo, 2016.
3.Hassan, Dr. Iman, Civil Society, the State, and Democratic Transition, Bahrain Institute for Development, Bahrain, 2017.
4. Al-Shanaq, Abdul Majeed, and Hussein, Shawkat, The History of Democratic Transition in Spain, University of Humanities and Social Sciences, Volume 49, Issue 1, 2022.
5.Jarallah, Talib Abdul Ghani, Napoleon's Siege of Acre: A Historical Study, Kirkuk University Journal of Humanities, Issue (10), 2015.
6. Aloub, Abdul Wahab, Democratic Transition in the Late Twentieth Century, Dar Suad Sabah, Cairo, 1993.
7. Anan, Muhammad Abdullah, History of Andalusia, Dar Al-Shorouk, Dar Al-Shorouk Press, Cairo, Egypt, 1985.
8. Muhammad, Salih Khader, The Role of British Resident Diplomats and Military and Commercial Attachés in Monitoring Smuggling Activities in the Arabian Gulf, 1880-1914, Kirkuk University Journal of Humanities, Issue (10), 2015.
9. Mallah, Al-Saeed, and Belwadah, Saed, Democratic Transition in Spain: A Gradual Strategy in Building Transitional Consensus, Boudiaf University, Algeria, Volume 4, Issue 2, 2020.
10. Spanish Government Document, The Spanish Constitution of 1978, Spanish Government 1978.

المراجع الأجنبية:

1. Al Shannag. 2011. Abdelmajeed: Federal Republic of Germany and its relations with Jordan 1945-1999, Research Dean, University of Jordan, Amman.
2. Al Shunmag. Abdelmajeed, 1995. History of the Establishment of the Federal Republic of Germany. Dirasat. University of Jordan, vol 22.No. 6.
3. Ar. M. Wikipedia. Org, History of Spain, the Spanish Civil W or, the Democratic Transition.
4. Boyd Carolyn. Historia patria: politic, historia, and national identity in Spain 1997.
5. Callahan, William James: The Catholic in Spain 1875-1998, Washington.
6. Eisenwein, George Shubert, Adrian, 1965.Spain at War. The Spanish Civil War in Context 1931-1939, London.
7. Garcia Sastre, Cayo, 1997. The Political Transition in Spain: A Demobilized Society, Reis, University of Valladolid.
8. John & Richard Gunther (Editor), 1992. Elites and Democratic Consolidation in Latin America and Southern Europe, Cambridge, ٢٠٠٣.
9. Juaneda Ayensa, Emma, 2004. The Spanish Transition. Historical and Macro Economic Evolution for the Change Process.
10. Payne Stanley. The Franco Regime, 1936-1975. Spain. Madrid1987
11. Spanish Government Document. The Spanish Constitution of 1978. Spanish Government 1978.
12. Virgilio, Francisco & Candela. Sevlia, 2007: Cuarenta Anos de Democracia en Espana, 1977_2017, Revista en contexto, Colombia.
13. Xose, manoel nunez seixas, the splintering of Spain, Cambridge university press, 2005.

المراجع الأجنبية مترجمة:

١. الشنق. ٢٠١١. عبد المجيد: جمهورية ألمانيا الاتحادية وعلاقاتها مع الأردن ١٩٤٥–١٩٩٩، عميد الأبحاث، الجامعة الأردنية، عمان.

٢. الشونماج. عبد المجيد، ١٩٩٥. تاريخ تأسيس جمهورية ألمانيا الاتحادية. دراسات. الجامعة الأردنية، المجلد ٢٢.رقم. ٦.

٣. آر. م. ويكيبيديا. مؤسسة، تاريخ إسبانيا، المدنية الإسبانية، أو التحول الديمقراطي.

٤. بويد كارولين. تاريخ الوطن: السياسة والتاريخ والهوية الوطنية في إسبانيا ١٩٩٧.

٥. ويليام جيمس كالاهان: الكاثوليكي في إسبانيا ١٨٧٥–١٩٩٨، واشنطن.

٦. آيزنوين، جورج شوبيرت، أدريان، ١٩٦٥. إسبانيا في حالة حرب. الحرب الأهلية الإسبانية في السياق ١٩٣١–١٩٣٩، لندن.

٧. غارسيا ساستري، كايو، ١٩٩٧. التحول السياسي في إسبانيا: مجتمع مُسرّح، ريس، جامعة بلد الوليد.
٨ .جون وريتشارد غونثر (محرران)، ١٩٩٢. النخب وترسيخ الديمقراطية في أمريكا اللاتينية وجنوب أوروبا، كامبريدج، ٢٠٠٣.
٩ .خوانيدا أيينسا، إيما، ٢٠٠٤. التحول الإسباني. التطور التاريخي والاقتصادي الكلي لعملية التغيير.
١٠ .باين ستانلي. نظام فرانكو، ١٩٣٦-١٩٧٥. إسبانيا. مدريد ١٩٨٧.
١١ .وثيقة الحكومة الإسبانية. الدستور الإسباني لعام ١٩٧٨. الحكومة الإسبانية ١٩٧٨.
١٢ .فيرجيليو، فرانسيسكو وكانديلا. إشبيلية، ٢٠٠٧: أربعة أعوام من الديمقراطية في إسبانيا، ١٩٧٧-٢٠١٧، مجلة في سياقها، كولومبيا.
١٣. خوسه ، مانويل نونيز سيكساس، انشقاق إسبانيا، مطبعة جامعة كامبريدج، ٢٠٠٥.